مجلة المجمع العلمي

التعليم التقني في دول الخليج العربي

الدكتور داخل حسن جريو
عضو المجمع العلمي العراقي

الملخص :

يكتسب التعليم التقني والتدريب المهني في الوقت الحاضر أهمية خاصة بوصفه أحد أهم مرتكزات التنمية وبناء اقتصاد مزدهر. لذا تسعى دول الخليج العربي لبناء منظومات تعليم تقني وتدريب مهني في إطار الجهود الحثيثة التي تبذلها لبناء دول عصرية حديثة أساسها العلوم والتقنية والقدرة على توظيفها للارتقاء بالاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات تنمية عالية جدا في جميع المناشط وعلى جميع الأصعدة . تسلط هذه الدراسة الضوء على واقع التعليم التقني والتدريب المهني في هذه الدول وآفاقها المستقبلية .

المقدمـــة :

التعليم التقني في دول مجلس تعاون الخليج العربي حديث النشأة لا يتجاوز عمر أقدم مؤسساته نصف قرن ، وقد ازداد الاهتمام بهذا النمط من التعليم في معظم هذه الدول في السنوات الأخيرة ، بعد أن أدركت حكوماتها أهمية هذا النمط من التعليم بتنفيذ خططها التنموية الواسعة في ضوء تزايد مواردها المالية ، ورغبتها الشديدة بالاعتماد على ملاكات تقنية ومهنية من جهة ، وتقليل الاعتماد على ملاكات تقنية وافدة ما زالت أعدادها تتصاعد سنويا على الرغم من كل الجهود المبذولة لتوطين القوى

العاملة المهنية من جهة أخرى . يتميز التعليم التقني عن الأنماط التعليمية الأخرى بخصائص معينة تميزه عن أنماط التعليم الأخرى أبرزها :

١ . إكساب الطالب المهارات التي تؤهله لممارسة مهنة من المهن التي يحتاج إليها سوق العمل فور تخرجه .

٢ . الاهتمام بالجانب العملي إذ تبلغ الساعات الدراسية العملية نسبة (٧٠%) من مجموع الساعات الدراسية مقابل نسبة(٣٠%) للساعات النظرية ، بخلاف ما عليه الحال في الدراسات الجامعية التي يغلب عليها الجانب النظري .

٣ . تدريب الطالب في المعامل والمشاغل في حقل تخصصه في أثناء دراسته بدرجة أكبر مما هو عليه الحال في الدراسات الأخرى ،وذلك لإكساب الطالب المهارات التي تمكنه حل المشكلات التقنية .

٤ . إكساب الطالب مهارات تقنية مستندة إلى المعارف والعلوم الحديثة في حقل تخصصه .

٥ . الترابط الشديد مع حقل العمل حيث تعد المؤسسات الإنتاجية شريكا قويا مع مؤسسات التعليم التقني في إعداد البرامج والمناهج الدراسية وتدريب الطلبة .

أهداف التعليم التقني

يهدف التعليم التقني إلى إعداد ملاكات تقنية ومهنية قادرة على تشغيل الأجهزة والمعدات وصيانتها ، وإدارة منظومات العمل المختلفة كحلقة وصل بين الاختصاصيين المهندسين والقوى العاملة الماهرة . يستهدف هذا النمط من التعليم عادة الطلبة الذين أنهوا مرحلة التعليم ما بعد الأساس من

خريجي المدارس الثانوية ، أو من خريجي المدارس المهنية (بعد تجسير دراستهم) ضمن الفئة العمرية (١٨) سنة فأكثر. تستغرق مدة الدراسة عادة (٢ -- ٣) سنوات ، يمنح بعدها المتخرج شهادة الدبلوم التقني بإحدى التخصصات التقنية .

ومع التطور التقني في العالم ودخول التقنيات المتقدمة معظم المهن ، فضلاً عن زيادة كلف التقنيات وتنوعها ، برزت الحاجة إلى مستوى متقدم من التقنيين المؤهلين تأهيلاً متقدما وذوي خلفية علمية رصينة في تخصصات تقنية ذات أهمية خاصة في التنمية. لذا دعت الحاجة إلى استحداث دراسات تقنية لا تقل مدة الدراسة فيها عن أربعة سنوات دراسية بعد الدراسة الثانوية ، أو سنتين بعد شهادة الدبلوم التقني ، يمنح بعدها الخريج شهادة البكالوريوس التقني .تتميز هذه الشهادة بالطابع العملي والتطبيقي مع المحافظة على خلفية نظرية رصينة ، وتشكل الساعات العملية والتطبيقية ما نسبته(٦٠%) من إجمالي ساعات الدراسة .

وعلى الرغم من الأهمية القصوى للتعليم التقني حيث يعد أحد أهم ركائز التنمية ، إلاّ أنه ما زال دون المستوى المطلوب في معظم دول الخليج العربي . حيث يلاحظ ضعف تخصيصاته المالية التي عادة ما تكون لاتفي متطلباته الأساسية من أجهزة مختبرية ومعدات علمية باهظة الثمن نسبيا مقارنة مع متطلبات نظم التعليم الجامعي . فضلا عن النظرة الدونية لهذا النمط من التعليم التي ما زالت سائدة لدى قطاعات واسعة من مواطني هذه الدول

تختلف مؤسسات التعليم التقني في دول الخليج العربي من حيث نشأتها وتركيبتها وجهة ارتباطها ، فبعضها يرتبط بوزارات التعليم العالي ، وبعضها مؤسسات قائمة بذاتها ، وأخرى مرتبطة بوزارة القوى العاملة ، فضلاً عن تباين مستوياتها ، كما هو مبين في أدناه .

- **المملكة العربية السعودية**

أدركت المملكة العربية السعودية أهمية التعليم التقني والتدريب المهني لما يوفره من إمكانيات تساهم في تنمية المجتمع وتطويره ، لذا أنشئت المؤسسة العامة للتعليم التقني والتدريب المهني عام ١٩٧٩ لتنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لتطوير القوى العاملة الوطنية في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة وكل ما يتصل بالتدريب المهني بأشكاله ومستوياته . وبتطور النشاط الصناعي السعودي . ظهرت الحاجة الملحة إلى إيجاد ملاكات وطنية مؤهلة تأهيلاً عالياً تكون قادرة على النهوض بمتطلبات خطط التنمية الطموحة للدولة . ولتلبية تلك الحاجة فقد ازداد الاهتمام بالتعليم التقني على مستوى الكليات التقنية ، لفتح مسارات أخرى للتعليم العالي في مجال تنمو وتشتد إليه حاجة البلاد ، في الإعداد لسوق العمل والاهتمام بمتطلباته . تسعى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني إلى تحقيق الآتي :

١. إعداد المواطن السعودي وتدريبه للقيام بالأعمال المهنية والحرفية والفنية في القطاعات المختلفة (الصناعية والزراعية والتجارية والخدمات العامة) سواء في العمل الحر لدى الشركات أو العمل في

والمعاهد والمراكز والسعي لمواصلة رفع مستوى الفنيين والمهنيين وتطويره على رأس العمل لإكسابهم المعارف المتطورة في مجال العلوم والتقنية سواء داخل المملكة أو خارجها .

٢. السعي لتهيئة الأميين والبالغين الذين لم يواصلوا تعليمهم الجامعي ، بتوجيههم وتدريبهم في برامج مخصصة صباحية ومسائية ، وفقا للسن والقدرات والميول ، لمواصلة تعليمهم أو ممارسة العمل الفني .

٣. إعداد الملاكات السعودية الفنية من المدرسين والمدربين .

٤ توجيه الاستثمار لتطوير هيكل المهارة لتوسيع قاعدة العمل التقني بالمملكة

٥. إيجاد هيكل تعليمي ذي سلم موحد لتعليم القوى العاملة التقنية .

٦. دعم عمليات التوجيه المهني بإثارة الوعي التقني والمهني بواسطة الأجهزة المعنية وذلك بمردود أفضل لخدمات المؤسسة من الناحيتين التقنية والتدريبية لتحقيق الأهداف المرجوة .

٧. الاهتمام بالبحوث والدراسات لمعالجة مشكلات القوى العاملة التقنية في ضوء احتياجات سوق العمل .

تتألف منظومة التعليم التقني من معاهد مهنية صناعية ، يقبل فيها خريجو المدارس المتوسطة بمستوى التعليم الأساسي ، ويمنح خريجوها الشهادة المهنية. وكليات تقنية يقبل فيها خريجو الثانوية العامة أو الفنية ، وخريجو المعاهد المهنية الصناعية ، ويمنح خريجوها شهادة الدبلوم التقني أو شهادة البكالوريوس التقني ، كما أن هناك معاهد تقنية للطالبات .

وتضوي جميع المعاهد المهنية والكليات التقنية تحت خيمة المؤسسة العامة للتدريب التقني والتدريب المهني ، بدمج جميع مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل ، والمعاهد الفنية التابعة لوزارة المعارف . وفي العام ٢٠٠٦ تم تحويل برامج المعاهد الثانوية الصناعية والزراعية إلى كليات تقنية .

يبلغ عدد المعاهد الصناعية (٦٣) معهدا موزعة في مختلف مناطق المملكة ومحافظاتها وتضم (٦١) برنامجا تدريبيا لتلبية حاجات سوق العمل . ويبلغ عدد الكليات التقنية (٣٥) كلية وتضم (٣٤) برنامجا دراسيا .

- **الإمارات العربية المتحدة**

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة التعليم التقني اهتماما أكبر في السنوات الأخيرة في ضوء سياسة توطين الوظائف والمهن المختلفة التي اعتمدتها الحكومة . يوجد حاليا ثماني مدارس للتعليم الفني الصناعي والتجاري ، لطلاب الصفوف العاشر والحادي عشر والثاني عشر من مواطني دولة الإمارات الذكور . وتعد المدارس الثانوية الفنية جزءً من التعليم الحكومي تابعة لوزارة التربية والتعليم . يهدف نظام التعليم الثانوي الفني إلى إعداد الطلاب في المهن التي يحتاج اليها سوق العمل في بعض التخصصات الفنية . أنشئ معهد التقنيات التطبيقية ، ليقدم لطلاب التعليم الثانوي بدولة الإمارات العربية المتحدة نظاما للتعليم التقني والمهني . ويعمل معهد التقنيات التطبيقية على مواكبة التحديات والمتطلبات الصناعية

مسارهم الوظيفي في مجال التقنيات المتقدمة . وتنتشر فروع المعهد الخمسة في مدن أبوظبي ، العين ، دبي ، رأس الخيمة والفجيرة . على الرغم من ذلك فإن مشروعات معاهد التقنيات التطبيقية تمتد إلى أبعد من المدارس الثانوية لتشمل في إطارها مؤسسات للتعليم العالي في مجال الطيران ، والطاقة النووية وأشباه الموصلات ، والعلوم الصحية والتمريض .

أنشئت كليات التقنية العليا في العام ١٩٨٨ وتعد هذه الكليات أكبر مؤسسات التعليم العالي التخصصي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث تضم (١٦) كلية ، نصفها للطلاب ونصفها الآخر للطالبات موزعة في مختلف أنحاء الدولة . تطرح كلّيات التقنية العليا أكثر من (٩٠) برنامجا دراسيا تخصصيا .

تمنح هذه الكليات شهادات الدبلوم التقني الذي مدة دراسته سنتان بعد السنة التأسيسية والدبلوم العالي التقني الذي مدة دراسته ثلاث سنوات بعد السنة التأسيسية والبكالوريوس التقني التي مدة دراسته سنة واحدة بعد الدبلوم العالي أو أربع سنوات بعد السنة التأسيسية . يتم القبول على أساس المستويات الدراسية : الدبلوم التقني أو الدبلوم التقني العالي أو البكالوريوس التقني ، ويمكن الانتقال من مستوى إلى آخر بعد إكمال متطلبات ذلك المستوى . يشترط للقبول المباشر بدراسة البكالوريوس اجتياز اختبار اللغة الانجليزية الدولي المعروف " ILETS " بمجموع

الكفاءة التربوية " LEPA " في مادة الرياضيات .

- الكويت

تعود نشأة التعليم الفني والمهني بدولة الكويت ، إلى منتصف القرن العشرين تقريبا ، استجابة لحاجة الوزارات والمؤسسات الحكومية فضلا عن حاجة سوق العمل إلى فئات من القوى العاملة الفنية المتخصصة في مجالات الإنتاج والخدمات ، ولاسيما في فترة مصاحبة لتكثيف أنشطة التنقيب عن النفط وإنتاجه وتصديره ، حيث بدأت الشركات العاملة في هذا المجال تنظيم برامج تدريبية لإعداد القوى العاملة الوطنية لممارسة بعض المهن اللازمة لتنفيذ أنشطتها . ومع اكتمال البنية الأساسية للنظام التعليمي بالكويت ، وزيادة الطلب على القوى العاملة الفنية ، أنشئت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عام ١٩٨٢ ، لتوفير القوى العاملة الوطنية وتنميتها بما يكفل مواجهة القصور في القوى العاملة الفنية وتلبية احتياجات التنمية في البلاد . وتضم الهيئة في تنظيمها قطاعين يختصان بالعملية التعليمية والتدريبية ، هما :

- قطاع التعليم التطبيقي والبحوث

يضم أربع كليات تطبيقية هي : كلية التربية الأساسية ، وكلية الدراسات التقنية ، وكلية الدراسات التجارية ، وكلية العلوم الصحية . يقبل هذه الكليات الطلبة الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية العامة وما يعادلها ، ويتخرجون بعد دراسة مدتها أربع سنوات في كلية التربية

الأساسية ويحصلون على شهادة البكالوريوس ، أما الكليات الثلاث الأخرى فيتخرج طلبتها بعد عامين ويحصلون على شهادة دبلوم تطبيقي.

- **قطاع التدريب :**

يضم قطاع التدريب معهد الاتصالات والملاحة ، ومعهد تدريب الكهرباء والماء ومعهد التدريب الصناعي ومعهد التمريض والدورات التدريبية الخاصة ومدارس التعليم الموازي . تتراوح مستويات القبول في هذه المعاهد بين الشهادة الابتدائية وشهادة الثانوية العامة ، ومدة دراستها من عام واحد إلى أربعة أعوام وبمستويات تأهيلية للخريجين تمتد من الفني ومساعد الفني والحرفي ، طبقا لمؤهل القبول ومدة التدريب . كما يتم تدريب المتسربين من التعليم العام والفائض من حملة شهادة الثانوية العامة الذين لم تستوعبهم مؤسسات التعليم العالي ، الراغبين في العمل من هذه الفئات في المهن والحرف المطلوبة ، وتعيينهم في الوظائف المقابلة لهذه التخصصات مع اعتبار أن عملية التأهيل والتدريب من شأنها زيادة الطلب على الفئات من قبل القطاع الخاص ، ولتشجيع المتدربين على الالتحاق بهذا المشروع يحصل المتدرب على مكافأة شهرية مناسبة طوال فترة التدريب إلى جانب توفير فرصة العمل للمتدرب فور تخرجه . وتتراوح مستويات التأهيل بين فني ومساعد فني وحرفي ، طبقا لمؤهل القبول : ثانوية عامة وما يعادلها ، شهادة الصف الرابع المتوسط ، ودون الشهادة المتوسطة . ويضم المشروع العديد من التخصصات : تقنيات التصوير والسكرتارية والاتصالات الكهرباء وإدخال البيانات والطباعة والأرشيف والتدريب الصناعي وغيرها .

٤ . سلطنة عمان

بدأت مسيرة التعليم التقني في سلطنة عمان في العام ١٩٨٤، لتوفير فرص التدريب للشباب العماني من خريجي التعليم الأساسي والعام لإعدادهم مهنيا وتقنيا وتأهيلهم للعمل بمختلف المهن في القطاع الخاص بتنوع اختصاصاتها ومستويات مهاراتها،وذلك عبر منظومة متكاملة للتدريب المهني والتعليم التقني ، تكون مرتبطة بشكل مباشر بالقطاع الخاص،وملبية لاحتياجاته من القوى العاملة المهنية والتقنية ، ومستفيدة في ذات الوقت ، من إمكاناته بتوفير التدريب العملي للمتدربين والدارسين في الكليات التقنية ، وفقا للمعايير المهنية وضبط الجودة . تربط هذه المنظومة بين مرحلتين متصلتين ومتكاملتين،لإعداد القوى العاملة الوطنية وتنميتها هما :

مراكز التدريب المهني الحكومية والكليات التقنية . كما تم تطوير التعليم التقني ليراعي الفروقات الفردية في قدرات الطلبة ومتطلبات سوق العمل ، بحيث يكون التأهيل على مستوى شهادة الإنجاز المهنية (مدة دراستها سنة تقويمية واحدة)، والدبلوم التقني (مدة دراسته سنتان)، والدبلوم التقني العالي (مدة دراسته ثلاث سنوات) ، والبكالوريوس التقني (مدة دراسته أربع سنوات) ، فضلا عن السنة التأسيسية الأولى عند بدء الالتحاق بالكلية التقنية ، وقد أتيحت الفرصة للطلبة المتميزين بالانتقال إلى المستوى التقني المناسب على وفق شروط معينة.

تضم منظومة التعليم التقني والتدريب المهني حاليا (٧) كليات تقنية و(٥) مراكز تدريب مهني ومعهدين لتأهيل صيادي الأسماك ، فضلا عن

كلية للسياحة وأخرى للبحرية ، كما أن هناك عددا من المعاهد الصحية المرتبطة بوزارة الصحة وعدد من معاهد التدريب الخاصة ، موزعة في جميع أرجاء السلطنة .

أنشئت في العام ٢٠٠٤ م دائرة ضبط الجودة التي تتولى الدائرة على تنفيذ المعايير الأساسية المستهدفة لضبط الجودة والتأكد من تطبيقها لتكون نواتج مراكز التدريب المهني والمؤسسات التدريبية الخاصة والكليات التقنية وفقا لأفضل المعايير التدريبية والتعليمية . وأنشئ في العام ٢٠١٢ مركز المعايير المهنية واختبار المهارات، لإعداد المعايير المهنية بالتعاون مع القطاع الخاص لتكون أساسا لإعداد المناهج التدريبية التي تنفذ في مراكز التدريب الحكومية والمؤسسات التدريبية الخاصة ، ولإجراء الاختبارات المهنية التي ستطبق على خريجي المراكز الحكومية والخاصة والكليات التقنية للتأكد من ضمان جودة التدريب في المراكز المهنية والكليات التقنية.

ـ قطـــر

تدعم دولة قطر سياسة التنويع في التعليم الثانوي لمسايرة قدرات وميول الطلبة من جهة ، ومواجهة متطلبات التنمية في جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى .يتضمن التعليم الثانوي مسارين :

١ . التعليم الثانوي العام بقسميه الأدبي والعلمي .

٢. التعليم الثانوي الفني ويضم التخصصات الآتية : التجاري ، الصناعي ، الديني .

- توسيع قاعدة الثقافة العامة المشتركة في المدارس العلمية والفنية كمسارين متكاملين ، والتنويع في برامجهما بحيث تشمل : مجموعة من المواد الأساسية ، والمواد التخصصية ، والمواد الاختيارية .وذلك لتمكين الخريجين من كلا المدارس العلمية والفنية من مواصلة التعليم العالي أو التوجه إلى سوق العمل .

نظرا للتقدم الصناعي الذي تشهده دولة قطر برزت الحاجة الماسة لتوفير الملاكات المهنية الوطنية .ومن أجل ذلك تم إنشاء إدارة التدريب والتطوير المهني عام ١٩٦٤ ، وفي عام ١٩٧٠م تم إنشاء مركز التدريب الإقليمي الذي ضم معظم أقسام التدريب التي كانت قائمة في مختلف إدارات الدولة في موقع إدارة التدريب والتطوير المهني، يهدف المركز تحقيق الآتي :

١. إكساب المتدرب الخبرة الكافية والمهارات اللازمة للقيام بأعمال الصيانة اللازمة .

٢ رفد حاجة السوق القطري بملاكات فنية وطنية مدربة .

٣. رفع مستوى المهارة اليدوية للمتدرب .

٤ . حث الروح المهنية لدى المتدرب على حب الصناعة والعمل والإنتاج.

٥ . تشجيع المتدرب و إعطاؤه الثقة في النفس .

٦ . التوعية بشروط الأمن و السلامة في التعامل في الأجهزة والمعدات .

ينظم المركز دورات تدريبية لمدة سنتين للطلاب المتسربين من المدارس الذين لم يحالفهم الحظ في إكمال دراستهم . ونظرا لعدم توفر فرص للعمل لقلة خبرتهم المهنية ، يتم إكساب هؤلاء الطلاب مهارة فنية

تساعدهم على إيجاد فرصة عمل . واستمر عمل المركز حتى عام ٢٠٠٦م حيث تم إغلاقه بشكل نهائي وتحويل اختصاصاته إلى جهات أخرى .

ـ البحريـن

شهد عام ١٩٣٦ اللبنة الأولى لبناء التعليم الصناعي في البحرين بفتح صفين لتعليم النجارة في مدرستي (الهداية الخليفية) بالمحرق و (أبو بكر الصديق) بالمنامة ، وكان يغلب على هذين الصفين الطابع المهني حيث كانت النجارة مزدهرة في ذلك الوقت ، فقد كان الطلبة يبدعون في صنع النوافذ الخشبية والشرفات والأبواب والأقواس الخشبية المطعمة بالزجاج الملون،والتي كان استخدامها طاغيا انذاك . وفي عام ١٩٣٧م أضيف إلى تخصص النجارة مهنتان جديدتان هما البرادة والحدادة ، الأمر الذي أدى إلى تخصيص بناية مستقلة في المنامة (مدرسة المنامة الصناعية) تشغلها هذه الفروع الثلاثة ، وكانت الإمكانات المادية للمدرسة محدودة للغاية ، حيث اشتملت على ثلاثة صفوف ، ومخرطة واحدة ، وبعض أدوات النجارة ، لذا فقد ساد الدراسة في هذه المدرسة الطابع الحرفي ، نظرا للاعتماد على الأدوات اليدوية المعروفة آنذاك .

وخضعت مدرسة المنامة الصناعية خلال الفترة من عام (١٩٣٦ – ١٩٣٩) لإشراف دائرة الكهرباء . وكان الهدف من ذلك إعداد عمال متوسطي المهارة للعمل في إدارات الكهرباء والأشغال العامة

وشركة النفط ، وأضيف إليها مشغل زود ببعض الآلات التي ساعدت على خلق جو صناعي مشوق للطلاب الذين لم يكن عددهم يتجاوز عدد أصابع اليدين . وشهد عام ١٩٤٦م وضع نظام ثابت للمدرسة تسير عليه في مختلف أمورها ، من حيث قبول الطلاب وساعات الدراسة والمناهج الدراسية ، وقد أدى ذلك إلى سير المدرسة سيرا منتظما في طريق النمو. وفي أوائل الخمسينيات زاد إقبال الطلاب على التعليم الصناعي زيادة ملحوظة فبادرت الحكومة إلى توسيع البناء وزودته بالآلات والمعدات الحديثة ، وتم فتح صف بالمدرسة لتدريب عمال الشركات استمر خلال الفترة من ١٩٥٠م حتى ١٩٥٦ م .

يمثل عام ١٩٥٨ م بداية عهد استقرار للتعليم الصناعي ، حيث تم ضمه إلى مديرية التربية والتعليم آنذاك ، واستأثر باهتمامٍ كبير من قبل الحكومة ، وخلال الستينيات حققت مدرسة المنامة الصناعية نجاحا وتوسعا كبيرين ، وحدد القبول بالمدرسة لحملة الشهادة الابتدائية كحد أدنى ، وأُدخلت مناهج الدراسات الإسلامية والاجتماعية ، وعدلت محتويات المقررات الفنية بحيث أصبحت الدراستان النظرية والعملية متوازيتين لتتلاءما مع الحاجات الاقتصادية المحلية آنذاك.وتم افتتاح تخصصات دراسية جديدة هي : الكهرباء ، السيارات ، السباكة ، الراديو والتليفزيون ، والتبريد وتكييف الهواء .

وتمشيا مع الاتجاهات الحديثة وتوصيات المؤتمرات التربوية المنبثقة عن منظمة اليونسكو التي تقضي بوجوب تأجيل التخصص المهني إلي ما بعد سن الخامسة عشرة حيث يصبح الطالب في مستوى مناسب من النضج الجسماني والعقلي ، وعلى قدر من الثقافة يمكنانه من التعرف على رغباته وميولـــه ، ألغيت المرحلة الإعدادية الصناعية ابتداءً من العام الدراسي ١٩٦٩ / ١٩٧٠م واقتصر الالتحاق بالمدرسة الصناعية على الطلاب الذين أنهوا المرحلة الإعدادية العامة .

ومع تزايد الحركة الصناعية بالبلاد وتوجهات وزارة التربية والتعليم لتجويد نوعية التعليم وتحسين مستواه ليتناسب مع حاجات المتعلمين ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالبلاد ، حظي التعليم الصناعي بالدعم المادي والمعنوي بشكل خاص حيث تم افتتاح الثانوية الصناعية عام ١٩٦٩– ١٩٧٠م ، ثم أعقبها افتتاح مدرسة المحرق الثانوية الصناعية في عام ١٩٧٨م . ولمواجهة الزيادة المضطردة في أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم الثانوي الصناعي أنشئت مدرسة ثانوية صناعية وبدأت أخرى عام ١٩٨٥م.وفي عام ١٩٨٧ – ١٩٨٨ م تم افتتاح مدرسة الشيخ عبدا لله بن عيسى آل خليفة الثانوية بمدينة عيسى وبذلك ارتفع عدد المدارس الثانوية الصناعية إلى أربع تضم تخصصات دراسية عديدة تفي باحتياجات سوق العمل .

تم في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م الافتتاح الرسمي لمعهد الشيخ خليفة للتقنيات الذي أنشئ بمحافظة المحرق بديلا عن مدرسة المحرق الثانوية الصناعية ، ويشتمل المعهد على عدة تخصصات جديدة تدخل نطاق التعليم الثانوي الصناعي للمرة الأولى في تجربة رائدة على مستوى المنطقة العربية كلها ، وأهم هذه التخصصات : تقنيات الحواسيب وملحقاتها ، وتشغيل وصيانة الوحدات الصناعية ، وتقنيات الطباعة . وسعيا للوصول إلى الاستغلال الأمثل للإمكانات المتميزة التي تحتويها أقسام ومرافق المعهد فإن مركز التميز للتعليم الفني والمهني الذي يضمه المعهد قد بدأ في ممارسة مهامه من خلال تنفيذ العديد من برامج تدريب المعلمين الفنيين ، وتنفيذ برامج خدمة المجتمع .

مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بدأ بمعهد الشيخ خليفة بن سلمان للتقنيات تطبيق المناهج الدراسية التي تؤهل للحصول على الشهادة الوطنية العليا (H.N.C) في بعض التخصصات الهندسية التي يحتاج سوق العمل إلى خريجيها بدرجة كبيرة مثل هندسة الاتصالات وهندسة تكييف الهواء حيث تم تخريج الفوج الأول من حملة الشهادة الوطنية العليا مع نهاية العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م ، ومواصلة مسيرته في تدريس المقررات الدراسية المطلوبة لنيل الدبلوما الوطنية العليا (H.N.D) في نفس التخصصين .

أبرز تحديات التعليم التقني

يواجه التعليم التقني في دول الخليج العربي بعض التحـــديات التـــي تعوق تطوره وتقدمه لتحقيق غاياته وأهدافه التي أبرزها الآتي :

١ . النظرة الاجتماعية المتدنية للمهن والحرف التي تستند بتأهيل خريجيها إلى منظومة التعليم التقني والتدريب المهني ، لممارسة المهن التقنية المختلفة ، لاسيما المهن التي تتطلب مهارات يدوية . الأمر الذي ينجم عنها عزوف أعداد كبيرة من الطلبة (لاسيما ذوي المعدلات الدراسية العالية) من خريجي المدارس الثانوية عن الدراسة في المعاهد والكليات التقنية والمهنية ، مما يؤدي إلى نقص حاد بأعداد القوى الوطنية التقنية التي يحتاج اليها سوق العمل في المهن المختلفة من جهة ، وضعف مستوى الخريجين ، وعدم قدرتهم على تلبية حاجات سوق العمل كما وكيفا من جهة أخرى .

٢ . تنامي شعور لدى أعداد واسعة من الناس أن التعليم التقني والتدريب المهني ، إنما هو تعليم أبناء الأُسر الفقيرة ، وخيار تعليمي للطلبة الذين لا خيار لهم .

٣. عدم إسهام الثقافة المدرسية بنشر ثقافة الأعمال الحرة وممارسة المهن، الأمر الذي يسهم سلبا بتحديد اتجاهات الطلبة نحو التعليم التقني والتدريب المهني .

٤. لا يراعي التعليم العام (ما قبل التعليم العالي) الفروقات الفردية بين الطلبة ورغباتهم الدراسية ، كونه موجها باتجاه الدراسات النظرية في الأغلب الأعم ، وعدم الاهتمام بتنمية مهارات التلاميذ العملية وعدم غرس ثقافة حب العمل لديهم منذ وقت مبكر.

٥ . ضعف الحوافز المادية والاعتبارية التي يحصل عليها خريجو مؤسسات التعليم التقني مقارنة بخريجي مؤسسات التعليم العالي الأخرى ، وبطئ ترقياتهم الوظيفية وندرة تبؤهم وظائف مهنية قيادية .

٦. تواضع القدرات العلمية المتوافرة في مؤسسات التعليم التقني من موارد مادية وبشرية على الحد السواء .

٧ . منافسة القوى العاملة الوافدة ، الأمر الذي أدى إلى حرمان الكثير من القوى العاملة الوطنية من خريجي مؤسسات التعليم التقني من بعض فرص العمل بسبب تدني أجور القوى العاملة الوافدة واستعدادها للعمل في ظروف صعبة لساعات عمل أطول ، فضلا عن خبراتها المهنية الأوسع مقارنة بالقوى العاملة الوطنية حديثة التخرج .

٨ . ضعف تعاون مؤسسات القطاع الخاص بتأهيل القوى العاملة وتدريبها الوطنية بالمستوى الذي يؤهلها لممارسة المهن ، بينما تشترط إن يكونوا مؤهلين ومتدربين مسبقا قبل النظر بتعينهم لديها .

٩ . ضعف مشاركة مؤسسات القطاع الخاص بإعداد وصياغة البرامج التعليمية والتدريبية لمؤسسات التعليم التقني .

١٠. لا يجذب قطاع التعليم التقني والتدريب المهني أعدادا كافية من المحاضرين والفنيين من ذوي القدرات التقنية المتميزة .

١١. ما زال عدد التخصصات التقنية في الكليات التقنية محدودا .

بعض سبل النهوض بالتعليم التقني

ولأجل النهوض بالتعليم التقني في دول الخليج العربي ، ليكون المحرك الأساسي للتنمية ، اعتمادا على سواعد المواطنين وعقولهم في المقام الأول ، لابد أن تبذل جهودا حثيثة لبناء إستراتيجية وطنية للتعليم التقني في كل دولة ، يراعى فيها التكامل والتعاون مع جميع دول الخليج ، والسعي الجاد لتوفير جميع مستلزماته بوصفه أحد أهم مرتكزات التنمية الشاملة ، وإشاعة ثقافة العمل بين المواطنين على أوسع نطاق من منطلق أن العمل المثمر شرف وواجب على كل مواطن ، وتعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم التقني والقطاع الخاص في مجالات التعليم المختلفة ، وتنويع برامج التعليم التقني في المرحلة القادمة ليستجيب بصورة أفضل لمتطلبات المتعلم وحاجة السوق ومتطلبات العمل باعتماد أساليب تعليمية جديدة ، منها :

١. التعليم الجزئـــــي : يستجيب هذا النمط من التعليم لحاجات العاملين في المؤسسات المختلفة بصورة جيدة وعلى وفق حاجات تلك المؤسسات من دون أن يؤثر كثيرا على سير أعمالهم، وذلك بإتاحة الفرصة لهم بالدراسة في الكليات التقنية لمدة يوم أو يومين بالاستفادة من أيام العطل الأسبوعية ، وساعات ما بعد الدوام بالنسبة لموظفي الدوائر الحكومية ، ومد مدة الدراسة بما يكفي لتغطية جميع متطلبات الدراسية اللازمة للحصول على الشهادة المطلوبة في كل مستوى دراسي ، إن نظام الدراسة الجزئي معمول به في الكثير من الدول منذ زمن طويل ، وقد أثبت جدواه العلمية والاقتصادية ، إذ أخذت به الكثير من الجامعات والكليات التقنية ، ليس على مستوى الدبلومات والدراسات الجامعية الأولية، بل الدراسات العليا في الماجستير والدكتوراه ، كما يلاحظ ذلك حاليا من مواقع الجامعات على شبكة الإنترنت .

٢ . التعليم المـــوازي : يستجيب هذا النمط من التعليم لحاجات الأفراد ممن قد لا تؤهلهم معدلات درجاتهم في الدراسة الثانوية للمنافسة مع الآخرين للقبول في الكليات عبر قنوات القبول الاعتيادية ، أو ممن لا تسمح لهم ظروف العمل الانتظام بالدراسة الاعتيادية ويتحمل هؤلاء الأفراد في العادة بعض أجور الدراسة، تكون أوقات الدراسة خارج ساعات العمل ، وأسلوب التعليم الموازي معمول به في الكثير من البلدان بوصفه رافدا جيدا من روافد التعليم العالي .

٣ . التعليم التعاونـــــي : يقوم أسلوب التعليم التعاوني على أساس تكامل التعليم العلمي في الكليات التقنية ، والعمل في الوقت نفسه في أحد التخصصات ، بحيث يتطابق تخصص دراسة الطالب مع طبيعة عمله .تحدد معظم مؤسسات التعليم التقني التي تعتمد هذا النظام أن لا تقل ساعات العمل عن نسبة (٣٠%) من مدة الدراسة الكلية اللازمة للحصول على الشهادة أو أن يتقاضى الطالب أجور مجزية لقاء عمله.

٤ . التعليم قصير المدى : لا يفضي هذا النوع من التعليم إلى منح شهادات علمية ، وإنما شهادات خبرة مهنية ، تمنحها في العادة بعض الجمعيات المهنية أو الشركات ، لعل أوضح مثال على ذلك الشهادات التي تمنحها شركات مايكروسوفت وسيسكو وغيرها في مجال تقنية المعلومات بعد دراسة في المعاهد والكليات لمدة قصيرة واجتياز متطلبات الدراسة .

٥ . التعليم الإلكتروني : يقصد بالتعليم الإلكتروني نمط التعليم الذي يقدم للمتعلم بالوسائل الإلكترونية لاسيما أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات (الإنترنت) ، ويرتبط هذا النمط من التعليم بمفاهيم التعليم عن بعد والتعليم المفتوح ارتباطا وثيقا. يمكن الإفادة من برامج التعليم الإلكتروني لأغراض التعليم المستمر والتعلم الذاتي بصورة أساسية والتعليم عن بعد في بعض الكليات التقنية لتدريس بعض المقررات الدراسية .

٦ . التعليم المتناوب : يدرس الطالب بهذا النمط من التعليم مدة ستة أشهر في الكلية ، ويقضي النصف الثاني من السنة بالعمل في أحد المؤسسات في مجال تخصص دراسته بهدف التدريب العملي لاكتساب الخبرة والمهارة في مجال المهنة التي يجري إعداده لها . يطبق أسلوب الدراسة هذا في التعليم التقني أكثر من الجامعات . ولا تختلف مدة الدراسة في هذا النوع من التعليم عن مثيلاتها في النظم الدراسية الأخرى باستثناء طول مدة التدريب أثناء العمل في المؤسسات .

الخاتمـــــــة :

قطعت دول الخليج العربي شوطا مهما في مسيرة التعليم التقني والتدريب المهني بعد أن أدركت حكوماتها أن تنمية قدرات المواطنين ومهاراتهم طبقا لمستجدات العلوم الحديثة ومبتكرات التقنية المتقدمة بهدف الإفادة السريعة منها لأغراض التنمية المختلفة وزيادة الإنتاج والإنتاجية بصورة أو بأخرى ، وتأمين فرص العمل المناسبة لجميع المواطنين وديمومة النمو الاقتصادي في جميع المجالات، إنما يتطلب إيجاد نظام تعليمي تقني ومهني متطور يتسم بالجودة والكفاءة والمرونة، ويرتبط ارتباطا وثيقا بحاجات سوق العمل . وعلى الرغم من أن التعليم التقني والمهني يعد الركيزة الأساسية لإعداد القوى العاملة وتدريبها لممارسة المهن المختلفة ، إلا أنه ما زال يعاني من عزوف الشباب من الالتحاق بمؤسساته في دول الخليج العربي ، وهو أمر يتطلب بذل جهود حثيثة لنشر ثقافة العمل بين المواطنين بكل الوسائل الممكنة .

المراجـــع العلميـــة :

١. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني السعودية

ويكيبيديا الموسوعة الحرة .

٢. الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الكويتية

ويكيبيديا الموسوعة الحرة .

٣. الرفاعي ، يعقوب السيد يوسف

استراتيجية التعليم التطبيقي واحتياجات سوق العمل في دولة الكويت

مؤسسة الفكر العربي / بيروت / ٢٠١٠.

٤ . كليات التقنية العليا في الإمارات العربية المتحدة

ويكيبيديا الموسوعة الحرة .

٥ . جريو . داخل حسن

التعليم التقني في عالم متغير.

إصدارات المجمع العلمي العراقي / بغداد /٢٠١٠ .

٦ . وقائع أعمال المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني وإحتياجات سوق العمل الرياض / ٢٠١٠ .

٧ . إستراتيجية التعليم التقني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـــة / إعداد فريق العمل المكلف من قبل لجنة عمداء ومديري الكليات التقنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية / مسقط /٢٠٠٣ .

. جريو ، داخل حسن

التنمية البشرية المستدامة قي البلاد العربية

مجلة المجمع العلمي العراقي/ الجزء الأول / المجلد الثامن والخمسون /٢٠١١ م .

٩. تطوير التعليم الفني والمهني بمملكة البحرين / مشروع التلمذة المهنية/ وزارة التربية والتعليم / البحرين .

١٠. جريو ، داخل حسن

التعليم التقني وبناء مهارات العمل

دار دجلة / ناشرون وموزعون / الأردن / ٢٠١٢ .